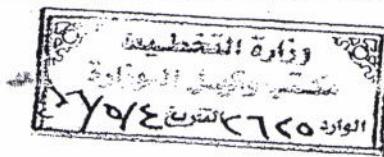


٩٨٦ / ٤ / العدد:

التاريخ: ٩ / ٧ / ٢٠١٦



الى / الوزارات كافة
الجهات غير المرتبطة بوزارة
دوائر وأقسام وشعب العقود
المحافظات كافة

م/اعفاء شركات القطاع العام والخاص من الغرامة التأخيرية

تهدي وزارة التخطيط أطيب تحياتها...

استناداً الى الصلاحيات المخولة لنا بموجب الفقرة (١٢) من صلاحية وزير التخطيط الواردة ضمن القسم الرابع من تعليمات وصلاحيات تنفيذ نفقات المشاريع الاستثمارية لعام ٢٠١٦ وباعتبارنا الجهة القطاعية المختصة بالاجابة على استفسارات جهات التعاقد الحكومية بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان ذي العدد (ش.ل.أ/٢٣٩٦٣/١٥٣٠) في ٢٠١٥/٧/٢١ ولورود العديد من الاستفسارات بشأن آلية عمل تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (٧) لسنة ٢٠١٦ والمتعلق باعفاء شركات القطاع العام والخاص من الغرامة التأخيرية الناتجة عن عدم دفع المستحقات وبصده نود بيان الآتي :

- ١- تم مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابنا ذي العدد (٤١٢٨/٧/٤) في ٢٠١٦/٢/٢٤ والمتضمن شرح وجهة نظرنا عن الموضوع اعلاه.
- ٢- اجابتنا الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية بموجب كتابها ذي العدد (ق/٢/١٠٢٢١/٤٤/١) في ٢٠١٦/٤/٦ بوضوح القرار وسرياته على المشاريع السابقة لتأريخ صدور قرار الاعفاء.

٣- عليه فإن جميع المشاريع المنفذة في الفترة التي سبقت اصدار هذا القرار ونجم عنها فرض غرامات تأخيرية ناتجة عن عدم دفع المستحقات فهي مشمولة بالاعفاء بغض النظر عن السنة والتعليمات التي أبْرِمَتْ في ظلها طلما ان للشركات مستحقات مالية لم تصرف لها خلال تلك الفترة .

مع التقدير ...

د. سلمان علي الجميلي
وزير التخطيط
٢٠١٦/٤/١

نسخة منه إلى:
الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية .. اشارة الى كتابكم رقم ٢٣٩٦٣/١٥٣٠ للحصول بالاطلاع ... مع التقدير
مكتب السيد الوزير .. للحصول بالاطلاع ... مع التقدير
مكتب السيد الوكيل الاداري .. للحصول بالاطلاع ... مع التقدير
مكتب السيد الوكيل الفني .. للحصول بالاطلاع ... مع التقدير
مكتب السيد الوزير .. قسم العقود .. للحصول بالاطلاع ولنفس الترخيص اعلاه ... مع التقدير
مكتب قسم الاستشارات والتدريب / للحفظ